

بمناسبة الذكرى
الثامنة لليوم
الوطني
للمحاماة



تنظم هيئة المحامين
لدى محاكم الاستئناف بأكادير
وكلميم والعيون

ندوة وطنية حول موضوع :

المحاماة بالمغرب... إلى أين ؟

3 و 4 دجنبر 2021

هَيْئَةُ الْمَجَامِينِ الْيَدِيَّيْهِ مَحَاكِمُ
الْإِسْتِثْنَاءِ بِأَكْثَرِيَّتِهِ وَكَلِمَتُهُمُ وَالْعَيْونُ



المحاماة... إلى أين

المحامي وحماية مجال عمله

الأستاذ عبد اللطيف أعمو



العدالة



مجال المحاماة

مبادئ إقرار العدالة



المحامي

← تقرر شعوب العالم وتؤكد في ميثاق الأمم المتحدة، من بين أمور أساسية عديدة، عزمها على توفير الظروف المثلى التي يمكن في ظلها إقرار العدل بين الناس،

← ويقر المنتظم الدولي بأن أحد مقاصده المثلى هو تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بدون تمييز بين الناس بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،

انطلاقاً من هذا الالتزام الأممي، والمغرب جزء من هذه الدينامية، يمكن وضع مجال المحاماة بين ثلاثية مركبة ومتكاملة، انطلاقاً من التحولات التي يعرفها المغرب خلال العقود الأخيرة.



ينهل مجال المحاماة من ثلاث حقول مركبة
ومتكاملة.

الحقل التشريعي

مرتبط بإقرار العدالة.

الحقل القانوني

مرتبط بإقرار الإجراءات الكفيلة بتحقيق
العدالة.

الحقل المهني

مرتبط بحصانة حقوق الدفاع وتوفير شروط
أداءه.





تقر شعوب العالم وتؤكد في ميثاق الأمم المتحدة، من بين أمور أساسية عديدة، عزمها على توفير الظروف المثلى التي يمكن في ظلها إقرار العدل بين الناس،

ويجسد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبادئ المساواة أمام القانون، وقرينة البراءة، ويقر الحق في توفير جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن كل شخص توجه إليه تهمة جنائية،

ويعلن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من جهته، الحق في المحاكمة بدون تأخير لا موجب له، والحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومحايدة تشكل طبقاً للقانون،

وتنص مجموعة المبادئ الخاصة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن بأن للشخص المحتجز الحق في الحصول على المساعدة القانونية من المحامين والاتصال بهم والحصول على مشورتهم،

وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حق الأشخاص والجماعات في الاستفادة من التنمية وتقاسم الموارد والثروات.

ويلاحظ أن هذا الحقل يتسع أو يتقلص حسب طبيعة نظام الدولة.





يفرض الدستور على الحكومة المنبثقة من الشعب أن تعطي الأهمية في إطار سياستها العمومية لتنمية الموارد المادية واللامادية ولتقوية البنيات المجتمعية التي تساهم في توازن إطاره العام بهدف ضمان نموه المطرد والمتكافئ انسانيا ومجاليا.



ومن هنا، يبقى على الحكومات في إطار تشريعاتها التنظيمية وممارساتها الوطنية أن تراعي وتحترم المبادئ الأساسية بشأن **دور المحامين**، وذلك بتعزيز وتأمين أداء مهامهم بشكل سليم، من خلال إجراءات فعالة ووضع آليات قادرة على الاستجابة وتتيح الاستعانة بالمحامين بصورة فعالة وعلى قدم المساواة.

وذلك، أساسا، من خلال:



ضمان إمكانية الاستعانة بالمحامين والحصول على الخدمات القانونية،

توفير ضمانات خاصة فيما يهم العدالة الجنائية،

ضمان توفير تعليم وتدريب ملائمين للمحامين،

توفير الضمانات الكافية لأداء المحامين لمهامهم،

ضمان حرية التعبير وحرية تكوين الرابطة والهيئات المهنية والانضمام إليها،



تقتضي الحماية الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المقررة لجميع الأشخاص، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو مدنية أو سياسية أو بيئية، **حصول** جميع الأشخاص فعليا على **خدمات قانونية** يقدمها مهنيون قانونيون مستقلون،

وتلعب الهيئات المهنية للمحامين من جهتها، دورا أساسيا في ضبط معايير ممارسة المهنة وأدائها وحماية أعضائها من الملاحقة القضائية والقيود والانتهاكات التي لا موجب لها، وفي توفير الخدمات القانونية لكل من يحتاج إليها، والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغيرها في سبيل تعزيز أهداف العدالة وتحقيق المصلحة العامة،

التعاون مع المؤسسات الحكومية وغيرها في سبيل تعزيز أهداف العدالة وتحقيق المصلحة العامة،

الحرص على احترام مبادئ المهنة وقيمها وأعرافها وتقاليدها وتقييمها وتثمينها وتطويرها باستمرار،

وضع مدونة السلوك المهني للمحامين، واعتماد الإجراءات التأديبية في حال عدم احترامها.

فأين نحن من كل هذا

وإلى أين نحن سائرون





أمام هذه الإكراهات والرهانات الثلاثية الأبعاد يحق التساؤل:

كيف سيكون محامي القرن الحادي والعشرين؟

كيف ستتعدد ملامح مهنة المحاماة غدا؟



رهانات المستقبل

الثقة في النفس والاجتهاد في العمل من أجل تحسين وتجويد وتطوير عمل المحامي ورفض التمييز
, Formatage

كما يتنبؤ الجميع:

هي ستكون مهنة رقمية بالتأكيد! هذه هي الثورة المعلنة



فمحامي الغد لن يبقى محاميا بالمفهوم التقليدي للمهنة، وسيتحول تدريجيا إلى "خير مدير للبيانات ذات الأثر القانوني".



بحيث ستنقل المحاماة تدريجيا من نموذج **المهنة الحرة** إلى **مقدمة للخدمات القانونية** في سوق معولم.



كما أن التكوين الجامعي للمحامي سيتوجه بصفة متزايدة نحو تأهيل مهني مهيمن، بحيث سيكون على المحامي الذي تخرج من الكلية أن يكون قادرا على التأقلم بسرعة مع حاجيات السوق.





نعم... سيصبح التعليم الجامعي للمحامي منصبا أكثر فأكثر على الطابع "المهني".

وسيتم إعداد المحامي الذي تخرج من الكلية لكي يكون جاهزا وموجها نحو السوق بسرعة... بعد أن تدرب في المهنة مسبقا.

ومن المتوقع أن تتولى الجامعة جزءا من تدريب المحامين. لأن استقراءات الرأي في العديد من البلدان، تشير إلى أن الشركات أو مكاتب المحاماة الكبرى لم يعد لديها الوقت لتدريب محامين جدد. وأساسا لأن متطلبات الربح والمردودية تحتم ذلك، ولأنهم لم يعودوا يريدون التكلف بذلك بعد الآن.

وهناك طرح (في فرنسا مثلا) بأنه من الممكن تعلم القانون في ثلاث سنوات، وقضاء العاميين المتبقين في الاستعداد لدخول عالم المنافسة القاسي.

مع الدعوة - توخيا للفعالية - إلى تقليص الوقت الذي يقضيه الطالب الدارس للقانون في دورات الثقافة العامة، لأن تدريب هذا الكائن المعياري الآن الذي سيصبح محاميا، والذي نحاول صنعه، مشروطاً بتملكه لقابلية التفاعل مع الذكاء الاصطناعي..

وهذا، يحق لنا التساؤل:

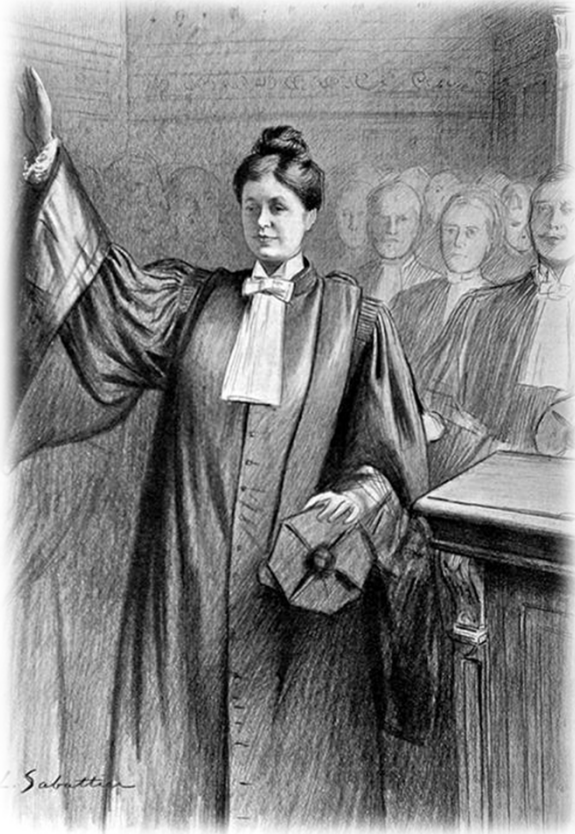
حول ماهية المحامي في مجتمعاتنا

فإذا كان لا بد من قيادة المحامي إلى عالم الغد . فعلى التساؤل عما
يعنيه أن تكون محامياً اليوم وغداً.

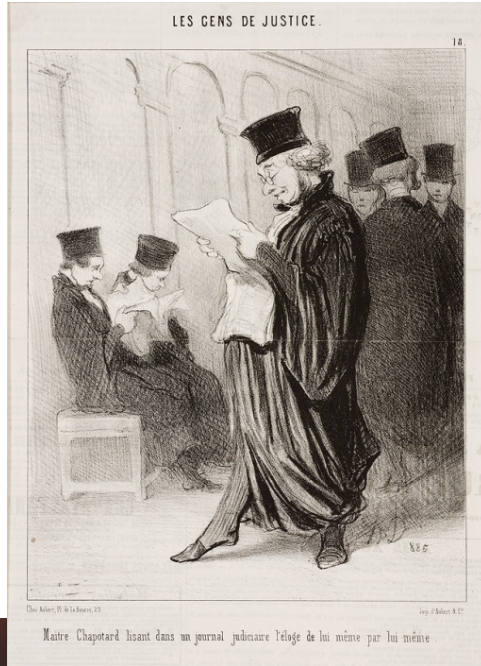
وعلى التساؤل كذلك عن مكانة القانون في مجتمعات يزداد فيها
حكم القانون ضعفاً.

فمحامي الغد مدعو لأن يكون عقلاً منفتحاً على العالم، موحداً،
مسلحاً فكرياً لفهم جميع أبعاد هذا العالم، الاقتصادية والثقافية
والسياسية والفكرية والبيئية...

فمحامي الغد سيكون إنسانياً. وشجاعاً. وسيحمل أخلاقيات الشجاعة الحريصة على تقليص
الفجوة المتزايدة بين المبادئ والممارسات.



عندما نتحدث عن المحامي، فنحن نتحدث عن المواطن، وعن المرتفق. كما نتحدث عن المبادئ الأساسية التي تنظم قطاع العدالة ببلادنا.



فإذا كان تحسين ظروف ممارسة مهنة المحاماة مرتبطاً بالإصلاح الشمولي لمنظومة العدالة بشكل عام.



وهو ما يعتبر من ضمن إكراهات المرحلة، فإن انطلاق هذا المشروع يتوقف على إنجاز وتنفيذ مشروع إعادة تأهيل المحامي، حتى يتطابق ويتلائم مع طبيعة مجال عمله.



إصلاح المحاماة من الداخل

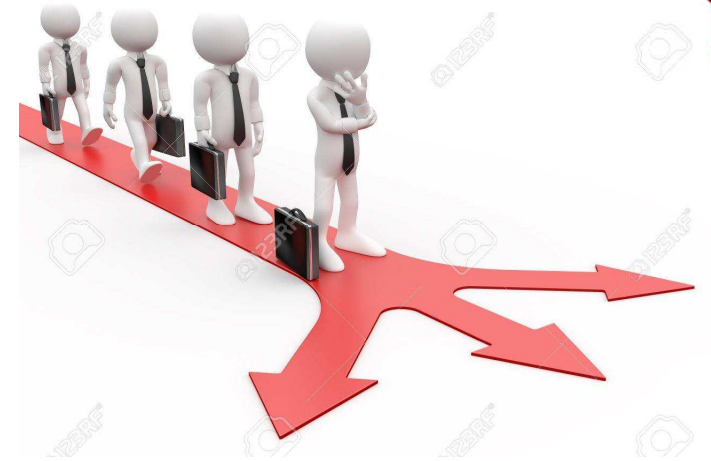


لقد تحقق للمحاماة في المغرب مجال واسع لممارسة وظائفها، سواء على المستوى المؤسسي (دور المؤسسات المهنية) أو على مستوى الدور الفردي للمحامي.

ومن خلال تسليط الضوء على كيفية ممارسة مهنة المحاماة اليوم، سواء في علاقة المحامي بذاته أو في علاقته بالمؤسسات المهنية أو بزملائه وموكليه، وفي علاقته مع المؤسسات القضائية والشبه القضائية. وما بالك في علاقته بكافة المرافق العمومية.



فهل المحامي مطالب بأن يبادر إلى إصلاح ذاته ونفسه خارج القواعد المهنية وأعرافها، أم أنه مطالب بترك نفسه في مهب الريح تتقاذفه الأمواج دون أن يعرف أي اتجاه يسير فيه.

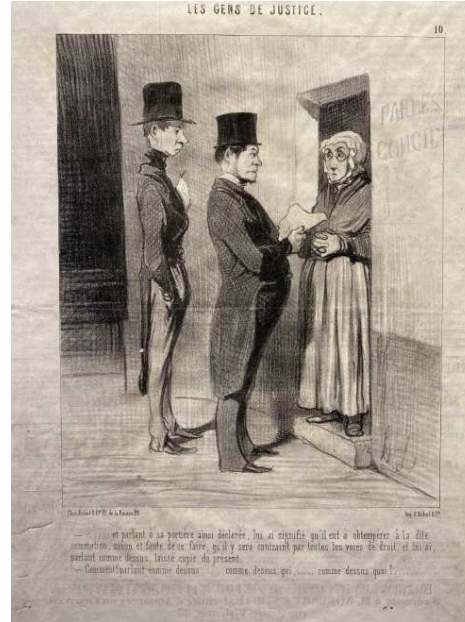


إصلاح المحاماة من الداخل



فهل مؤسسات المهنة التي أوكل لها القانون والنظام العام مسؤولية الحفاظ على مقومات مهنة المحاماة بجميع قواعدها وسلوكياتها وفرضها والدفاع عنها، وتثمينها باستمرار، تقوم بوظائفها أم أنها خلقت لنفسها وظائف أخرى قد تؤدي إلى المزيد من التفسخ والتفشي. ?

هل المحاماة لازالت لها مكانة ومقومات اجتماعية وحقوقية ضمن مؤسسات البلاد وضمن مقومات الدولة الديمقراطية. ?



كلها أسئلة تطرح اليوم نفسها، ولن نجد لها الجواب الشافي، إلا من خلال الرجوع إلى الذات المهنية بالدرجة الأولى، قبل المطالبة بتدخل المشرع أو التماس نعمة مؤسساتية ما، أو من أية جهة ما قد تجود على المهنة بنعمها. كأن المحاماة أصبحت قطاعا ثانويا في دواليب المجتمع.

إصلاح المحاماة من الداخل



في اعتقادي، يجب البدء بانتقاد الذات، انطلاقاً مما تقوم به مجالس الهيئات ونقباتها والأولويات التي سطرته في مجال التطوير والتقييم والتمين وإصلاح المحاماة.



صحيح أن التفكير في إحداث صناديق للتقاعد والحماية الاجتماعية والتكافل والإسعاف كلها مبادرات مستحسنة، لكن لا يمكن أن تضمن لنفسها الدوام والحصانة إذا لم تكن مؤطرة بدوام مفهوم المسؤولية، الذي أصبح يتضاءل يوماً عن يوم.



مسؤولية المحامي ووعيه واندماجه



وهي المهام الأصلية في مجال عمل مجالس الهيئات. ويظهر أنها الغائبة اليوم، ولا شك أن هناك أسباباً كثيرة يصعب حصرها في طرق انتخابات المجالس أو في طرق الولوج إلى المهنة أو حصرها في الارتباط مع الوضع الاجتماعي العام. خصوصاً، وأن المهنة ما زالت تزخر بقدرات هائلة وبكفاءات عالية وبادرات قوية.



إلا أن الغائب في اعتقادي هو **منظور استراتيجي جماعي وطني** يجعل مهمة إصلاح المهنة ملقاة على عاتق أهلها وروادها قبل غيرها...

وهي مسؤولية ذاتية وإرادية في المقام الأول، وليست على عاتق الدولة أو موكولت لأي جهة أخرى، ليبقى دور الدولة هو الدعم وتوفير الوسائل.

ونعتقد بأن هذا هو الضامن الأساسي لحماية حقل مجال ممارسة هذه المهنة بمسؤولية وبشرف وكرامة وعزة نفس.



إن تحسين ظروف ممارسة مهنة المحاماة مرتبط أساساً بالإصلاح الشمولي لمنظومة العدالة بشكل عام. ومن ضمن إكراهات المرحلة:



تحسين الولوج إلى العدالة لجميع المتقاضين والمرتمقين



تتمثل العقبة الأولى أمام الوصول إلى العدالة في محدودية قدرات نظام العدالة، وضعف فعاليته، بما في ذلك البطء وتعقيد العملية القضائية وارتفاع كلفتها.



ويهدف نظام المساعدة القانونية من جهته إلى توفير الولوج إلى العدالة للأشخاص الأكثر هشاشة وضعفاً، لكنه نظام يعاني من نقص مزمن في التمويل.

ويبدو أن إصلاح نظام المساعدة القانونية ضروري لتجويد أداء المنظومة ككل، وتوفير الولوج الميسر إلى العدالة لأوسع شرائح المجتمع، وخصوصاً للأشخاص الأكثر هشاشة وضعفاً.

وذلك ، من خلال:

1 زيادة الميزانية المخصصة للمساعدة القانونية، والتي تعد ضعيفة.

2 إصلاح بعض قواعد المسطرة المدنية التي تجعل الإجراءات أكثر تعقيداً... في انتظار إصلاحات أوسع وأشمل على ضوء مشاريع القوانين الجديدة.

3 وبالإضافة إلى صعوبات التمويل، تسلط أحدث دراسة لمشروع العدالة الدولية *World Justice Project* الضوء على حقيقة مفادها أن غالبية الأشخاص الذين يواجهون صعوبات قانونية لا يلجأون إلى محام لحلها.

ويجب على السلطات العمومية معالجة مسألة الصعوبات التي يواجهها المتقاضون في تحديد الطبيعة القانونية للمشكلات التي يواجهونها، من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على عملية توكيل المحامين.

تحسين منظومة التكوين والتكوين المستمر

يعتبر التكوين من أهم ركائز الإصلاح، فالمحامي المحصن معرفيا، والذي تلقى تكويننا جيدا يمكنه أن يواجه كل التحديات المطروحة أمامه.

رغم الجهود المبذول على مستوى بعض الهيئات، فندوات التمرين تعاني من نقص، سواء من حيث تنظيم إطارها القانوني أو من حيث مستوى تأطير أشغالها و عدم انفتاحها الكافي على مؤطرين مختصين من خارج المهنة أو من حيث طبيعة المواضيع المدرجة ذات البعد النظري وكذا غياب بعض المواضيع المهنية الأساسية كفن المرافعة الشفوية، هذا فضلا عن كثرة عدد المترشحين، وما يتبعه من مشاكل في التنظيم في ظل الخصائص الملاحظ على مستوى البنية التحتية البيداغوجية للعديد من هيئات المحامين.

كما أن واقع الحال يؤكد بأن فترة التمرين لم تعد تمكن عددا لا يستهان به من المقبلين على مهنة المحاماة من تمرين وتكوين في المستوى المطلوب

فيما يتعلق بالتدريب المهني ذاته، فيبدو أنه لا يزال غير مناسب للاحتياجات الجديدة للمهنة، وللرهانات المطروحة في سياق السوق القانوني المتغير.



تعزيز منظومة التكوين والتكوين المستمر



لذلك، يتعين إصلاح نظام التدريب والتمرين من خلال التأكيد على طابعه المحوري، وضرورة تلبية حاجة المهنة للانفتاح على أسواق جديدة وتطوير عروضها.



إن إصلاح نظام التدريب، من خلال التأكيد على الجانب المقاولاتي Entrepreneurial والتدريبي والإداري Managérial واللغوي Linguistique قد يلبى حاجة المهنة للانفتاح على أسواق جديدة وتطوير عروضها.



وتعمد العديد من الأنظمة القانونية إلى إنشاء عيادات قانونية cliniques de droit لتمكين الطلاب من ممارسة القانون عمليا وميدانيا.



حماية السر المهني واحترام حرمة مكتب المحامي



لا تزال الشكوك قائمة بشأن تعريف واحترام السر المهني للمحامين. وكاستثناء، هناك من يدعو إلى إجازة التنازل عن السرية المهنية عندما يكون المحامي نفسه متورطاً في ارتكاب جريمة أو المشاركة في ارتكابها. وبالتالي قد يكون موضوع تدابير قسرية (البحث أو التنصت للهاتف أو الحصول على فواتير مفصلة للهاتف) كجزء من تحقيق. وهي دعوة تستهدف القضاء على كنه وعمق سر مهنة المحاماة.



ويتعين في هذا الباب تجنب التدخلات غير الضرورية والتجاوزات والشطط. لهذا، يجب تعزيز الوسائل المتاحة للقاضي، عندما يتعين عليه فحص طلب الحصول على إذن لممارسة تدبير قسري.



كما سيكون مناسباً الإشارة في مشروع القانون (الذي هي في طور الإعداد) إلى أن امتياز المحامي - العميل في كل ما يتعلق بمجال الاستشارة والدفاع.



ويمكن كذلك تعزيز دور نقيب الهيئة في سياق البحث والتحقيق مع محامي.





كما يحق لنا كذلك التساؤل:

هل يجب أن نخشى التغييرات التكنولوجية والقانونية في مهنة الاستشارة والمساعدة والتمثيل القانوني

إذا اعتبرنا التطورات التكنولوجية مجرد أداة طيعة في يد المهنة، ولا تشكل تهديداً ، فعلى المحامين تملكها وترويضاها، لتصبح أداة طيعة، تساهم في تحسين الأداء.



ويتعين في هذا الباب، تحسين الأداء المهني لكي يكون المحامون قادرين على الاستحواذ على أسواق جديدة وعلى توسيع نطاق أنشطتهم.



هذا يعني أيضاً أن على المهنة أن لا تخشى التطورات التكنولوجية، بحيث يتم حالياً تطوير هذه الأدوات التكنولوجية وتقديمها للجمهور من قبل مزودي خدمة بديلين، وبنجاح، في حين كان بإمكان المحامين تقديم هذه الخدمات نفسها.



كما يتم أيضاً تطوير أدوات معينة خصيصاً للمحامين، لكنهم لا يطبقونها (حتى الآن) بالكامل:



ويثير التقدم الحاصل في مجال الذكاء الاصطناعي مسألة تعريف الاستشارة القانونية. مما يتعين معه تعريف الاستشارة القانونية، بشكل يضمن حماية المهنة في مواجهة هذه التطورات التكنولوجية.



خلاصة



إن مهنة المحاماة ما زالت تحمل في طياتها مناعة قادرة على حماية نفسها، إذا عرفت كيف توفق وتوازن بين الحقول الثلاث الميينة أعلاه، والمكونة لمجالها العام، وإذا عرفت كيف تستثمر الطاقات وتفجر طاقات الشباب الذين اقتنعوا بالانتماء إليها حبا في خدمة العدالة.



شكرا



لمزيد من التفاصيل، أحييكم على عروض سابقة في الموضوع:



www.ouammou.net